مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: دور حزم التحفيز المالية في معالجة الأوضاع الاقتصادية في ظل جائحة COVID - 19
اسم الكاتب: محمد ذنون محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3743
تاريخ الاسترداد: 2025/05/14 05:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 40, No. 132
Dec. 2021

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retains the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Mohammed, Mohammed D. (2021).“The role of fiscal stimulus packages in addressing economic conditions during the Covid-19 pandemic”. ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 40 (*132*), 344 -362 ,

https://doi.org/10.33899/tanra.2021.131633.1144

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

Research Paper

The role of fiscal stimulus packages in addressing economic conditions during the Covid-19 pandemic

Mohammed D. Mohammed
College of Administration and Economic- Mosul University

Corresponding author: Mohammed D. Mohammed,

mohamed_thanon@uomosul.edu.iq

DOI: https://doi.org/ 10.33899/tanra.2021.131633.1144

Article History: *Received*:1/10/2021; *Revised*: 10/10/2021; *Accepted*: 20/10/2021; *Published*: 1/12/2021.

Abstract

This research aims to analyze the role of financial stimulus packages in influencing economic conditions during the COVID-19 pandemic, through some financial policies taken by the research sample countries to address the economic conditions in light of the COVID-19 pandemic. The research included all countries within the classifications of the International Monetary Fund into three groups classified according to their financial and economic capabilities for the year 2020. The multi-sectional regression model was used to measure the effect of the explanatory variables that represent financial stimulus packages (the volume of grants and subsidies, the volume of public spending, the volume of public debt excluding health spending, the volume of lost revenues) as percentages of GDP on the approved variables represented by the expressive poverty and unemployment rate. On the economic conditions, and through what the analysis showed from the acceptance of the research hypotheses that stipulate the significance of the relationship, whether it was negative or positive between the interpreted and approved variables, as the interpreted variables varied in their impact on the approved variables, and the main results of the research indicated that the financial stimulus packages had an impact Positive in the variables of economic conditions in light of the COVID-19 pandemic in some countries of the research sample in the opposite of other countries, depending on the financial and economic capabilities of countries.

Keywords:
fiscal stimulus, stimulus packages, fiscal policy, COVID-19

ورقة بحثية

دور حزم التحفيز المالية في معالجة الأوضاع الاقتصادية في ظل جائحة COVID-19

محمد ذنون محمد

قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل

المؤلف المراسل: محمد ذنون محمد – قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل

mohamed_thanon@uomosul.edu.iq

DOI: https://doi.org/ 10.33899/tanra.2021.131633.1144

تاريخ المقالة: *الاستلام:*١٠/١ /٢٠٢١؛ *التعديل والتنقيح:*١٠/١٠/٢٠٢١؛ *القبول:*٢٠/١٠/٢٠٢١؛ *النشر:* ١/١٢/٢٠٢١.

المستخلص

يسعى البحث إلى تحليل دور حزم التحفيز المالية في التأثير في الأوضاع الاقتصادية في ظل جائحة COVID-19 ، من خلال بعض السياسات المالية المتخذة من قبل دول عينة البحث لمعالجة الأوضاع الاقتصادية في ظل جائحة COVID-19 . وشمل البحث مجموع الدول ضمن تصنيفات صندوق النقد الدولي وهي ثلاث مجموعات مصنفة حسب إمكاناتها المالية والاقتصادية لسنة ٢٠٢٠م . لقد استخدم أنموذج الانحدار المتعدد المقطعي في قياس أثر المتغيرات المفسرة التي تمثل حزم التحفيز المالية، وهي (حجم المنح والإعانات،حجم الإنفاق العام،حجم الدين العام باستثناء الإنفاق الصحي،حجم الإيرادات المفقودة) كنسب من الناتج المحلي الإجمالي على المتغيرات المعتمدة المتمثلة بمعدل الفقر والبطالة المعبرة عن الأوضاع الاقتصادية ، ومن خلال ما أظهر التحليل من قبول لفرضيات البحث التي تنص على معنوية العلاقة سواء أكانت سلباً أم إيجابا بين المتغيرات المفسرة والمعتمدة ، حيث تباينت المتغيرات المفسرة في تأثيرها للمتغيرات المعتمدة ، وكانت النتائج الرئيسة للبحث تدل على أن حزم التحفيز المالية كان لها تأثير إيجابي في متغيرات الأوضاع الاقتصادية في ظل جائحة COVID-19 في بعض دول عينة البحث في كان العكس للدول الأخرى ، اعتماداً على إمكانات الدول المالية والاقتصادية .

الكلمات الرئيسة:

التحفيز المالي، حزم التحفيز، السياسة المالية، كوفيد-١٩.

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): **مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٤٠)، العدد (١٣٢))،
كانون الثاني ٢٠٢١

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: محمد، محمد ذنون (٢٠٢١). "دور حزم التحفيز المالية في معالجة الأوضاع الاقتصادية في ظل جائحة COVID-19".

تنمية الرافدين، ٤٠ (١٣٢)، ٣٤٤-٣٦٢،
https://doi.org/ 10.33899/tanra.2021.131633.1144

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة

يعد اللجوء إلى حزم التحفيز المالية ضرورة نسبياً ضمن إجراءات السياسة المالية ، عندما تعاني اقتصادات الدول من أزمات، حيث فرضت جائحة COVID-19 تحديات عظيمة على المالية العامة . فقد أدى انكماش الناتج المحلي الإجمالي العالمي وما أعقبه من انخفاض في الإيرادات عند معظم دول العالم ، فضلاً عن قنوات الدعم الثانوية للاقتصادات العالمية ، مع المحافظة على استمرار تدفق الإنفاق الحكومي والمحافظة على ديمومته، أدى إلى رفع العجز والمديونية في الموازنات الحكومية إلى مستويات تجاوزت تلك الأرقام المسجلة في الأزمة المالية العالمية ، حيث وصل الدعم الذي قدمته السياسة المالية عن طريق الحوافز المالية على مستوى الاقتصاديات العالمية إلى ما يقارب ١٤ تريليون دولار أمريكي توزعت بين إنفاق إضافي ، في صورة ضخ لرأس المال ، قروض و ضمانات . و تباينت صور وتأثير حجم الدعم المقدم والحوافز المالية تبعاً لاختلاف تأثير جائحة COVID-19 على الاقتصادات الدولية المختلفة ، حيث سجلت الدول ذات الاقتصادات المرتفعة زيادات مرتفعة في حجم العجز والدين ، تليها الدول ذات اقتصادات الأسواق الناشئة ، أما الدول ذات الدخل المنخفض فقد ارتفعت لديها نسبة العجز في الموازنة العامة. فضلاً عن ، أوضاع بعض الدول المالية العامة الخانقة التي تحكم بعض الدول قبل الجائحة. ومع تطورات جائحة COVID-19 أعلن العديد من الدول إجراءات مالية جديدة أو تمديد العمل بالإجراءات السابقة لمعالجة آثار الجائحة الاقتصادية ، لذا يعد تدخل الحكومات ضرورياً من خلال سلسلة من الإجراءات لتخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية على فئات المجتمع .

المحور الأول : منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

في ضوء البحث والقراءات المسحية لقد تسببت جائحة COVID-19 وما صاحبها من عمليات إغلاق تعاني منها جميع الاقتصاديات العالمية ، فعلى الرغم من الاستجابة المالية العالمية الفعالة ، إلا أن الجائحة كشفت عن اختلافات كبيرة في قدرة الدول اعتماداً على إمكانياتها المالية في تمويل الإنفاق الطارئ من خلال حزم التحفيز المالية المتنوعة لحماية مواطنيها ،ومن خلال ما تقدم يمكن تبرز مشكلة البحث التي تنص (هناك تباين في سياسات حزم التحفيز المالية في معالجة الأوضاع الاقتصادية من حيث جزئياتها سواء كانت حجم المنح والإعانات ، حجم الإنفاق العام باستثناء الصحي ، حجم الدين الحكومي وأخيراً حجم الإيرادات المفقودة المتمثلة بالإعفاءات والسماحات الضريبية) ، فضلاً عن التباين في مدى نجاح هذه سياسات حزم التحفيز المالية بين الدول عينة البحث خلال جائحة COVID-19 .

ثانياً: فرضية البحث

ولغرض تحقيق وإيجاد الصيغ والمعالجات والحلول المناسبة للمشكلة الواردة في الفقرة أعلاه والخروج بالنتائج والاستنتاجات ، تم تحديد الفرضيات كالتالي:

١_ هناك تباين في التأثير لحزم التحفيز المالية في معالجة الأوضاع الاقتصادية في ظل جائحة COVID_19.

٢ _ يوجد اختلافات كبيرة بين إمكانيات دول عينة البحث على التأثير في الأوضاع الاقتصادية من خلال حزم التحفيز المالية .

ثالثاً: أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من كونه تناول موضوع بالغ الأهمية في ظل جائحة COVID_19لدى المعنيين في السياسة المالية والاقتصاد من مهنيين وأكاديميين بوصفه موضوعاً حديثاً يفتقر إلى العديد من البحوث والدراسات التجريبية كون الأزمة معاصرة ، مع بيان دور حزم التحفيز المالية التي تعد أداة من أدوات السياسة المالية تستخدمها الدول في معالجة أوضاعها الاقتصادية في ظل الجائحة ، من خلال بيان قدرة حزم التحفيز الاقتصادية التي قدمتها دول عينة البحث على التخفيف من آثار جائحة COVID-19 على المجتمعات العالمية .

رابعاً: هدف البحث

يهدف البحث إلى اختبار إجراءات الدول في ظل جائحة COVID-19 من خلال حزم التحفيز المالية المقدمة وتأثيرها في تصحيح ومعالجة الوضع الاقتصادي لدول عينة البحث خلال الجائحة لسنة ٢٠٢٠ ، ضمن جانب عملي تجريبي يقوم بتشخيص أثر تلك الإجراءات على واقع اقتصاديات دول عينة البحث ، مع تقديم مفهوم واضح وصريح لمفهوم حزم التحفيز المالية ، فضلاً عن التعريف بظاهرةCOVID-19 وجوانب تأثيرها في سوق العمل ، الاقتصاد والأسواق المالية العالمية .

خامساً: عينة البحث

لإثبات الفرضيات والعلاقات الواردة في هذا البحث تم اعتماد البيانات من موقع البنك الدولي وموقع صندوق النقد الدولي لواحد وثمانين دولة ، حيث تم اعتماد تصنيف صندوق النقد الدولي لتصنيف الدول إلى ثلاث مجموعات ، المجموعة الأولى دول ذات الاقتصادات المتقدمة ، المجموعة الثانية دول ذات اقتصادات الأسواق الناشئة والمجموعة الثالثة دول ذات الاقتصادات المنخفضة الدخل خلال جائحة COVID-19 لسنة ٢٠٢٠ .

المحور الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً: ماهية السياسة المالية في الحياة الاقتصادية

تتكون السياسة الاقتصادية من مجموعة من السياسات ، كالسياسة النقدية ، الائتمانية ، وسياسة سعر الصرف ، كما تشكل السياسة المالية العامة إحدى هذه السياسات المهمة ، التي تستخدم من قبل الحكومة للتأثير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وتصحيح المسار في حالة الانحراف عن وضعه الطبيعي .ولقد اختلف هذا المفهوم في حقب مختلفة متأثراً بالواقع السياسي والنظام الحاكم لتلك الحقبة وتطلعاته السياسية (Ferreira, 2021).

كما يقصد بالسياسة المالية هو السلوك الذي تلتزمه الحكومة في رسم وتخطيط سياسة الإنفاق العام والبحث عن الوسائل الكفيلة بتدبير تمويل ذلك الإنفاق ، لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية ، الاجتماعية والمالية خلال فترات زمنية معينة ومتعاقبة في ظل ظروف طبيعية أو في ظل تحديات معينة .

وتتلخص تلك الأهداف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، التنمية ، العدالة في التوزيع ، توجيه النشاط الاقتصادي ومعالجة التضخم أو الكساد .

إذا فالسياسة المالية هي متابعة وتحليل النشاط المالي للحكومة ، وما هي آثار ذلك النشاط على الاقتصاد القومي .

كما تم وصف السياسة المالية بأنها عبارة عن ملخص من مجموعة من القواعد ، الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة من أجل تصويب تلك السياسة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التي تلزم تلك السياسة بتحقيقها خلال فترة زمنية معينة(T. C. Lim et al., 2021).

ثانياً: وظائف السياسة المالية في ظل دور متعدد الأبعاد

يرتبط التخصيص المالي العام بالسياسة المالية، فهو الوظيفة التي تقوم بها عندما تكون المنافع الحدية الاجتماعية أكبر من التكاليف الحدية الاجتماعية ، فهنالك مكاسب إضافية من تخصيص المزيد من الأموال العامة ، إلى الحد الذي تتساوى فيه المنافع الحدية الاجتماعية مع التكاليف الحدية الاجتماعية ، والتي يكون عندها التخصيص العام عند درجته المثلى والفعال ، وبعدها إذا لم يتم تخصيص المزيد من الأموال العامة فإن التكاليف الحدية ستتجاوز المنافع الحدية ، ومن ثم يحصل الإسراف في تخصيص الأموال العامة (Bruegel, 2020).

أما وظيفة التوزيع بالنسبة للسياسة المالية فورائها دوافع اجتماعية واقتصادية متعددة ترتبط بالسعي من خلال الأدوات التي تملكها السياسة المالية من أجل إعادة توزيع الدخل القومي بالشكل الذي يقلل الفوارق بين الطبقات من خلال العدالة في التوزيع كالحد من الفقر والبطالة . من خلال زيادة معدلات الاستهلاك المتأثرة في مستوى الإنفاق الحكومي العام . ويمكن أن يحدث عكس هذه التأثيرات في حالة حدوث فائض في الموازنة العامة للدولة ، مما يقلل من الدخول المتاحة للإنفاق ، من خلال فرض ضرائب تتناسب مع الدخول المرتفعة ، بما يحقق الضرائب التصاعدية ، وإعادة توزيع الدخل المتاح(Ferreira, 2021).

أما الوظيفة الأخيرة فتنطلق من هدف السياسة المالية، وهو تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، أي وظيفة الاستقرار التي تقوم بها السياسة المالية تتطلب العمل على تهيئة بيئة اقتصادية مستقرة تتضمن خفض معدلات التضخم والعجز المالي لتهيئة مقومات التنمية الاقتصادية المستدامة ، وتحقيق التشغيل الكامل للقوى العاملة والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة ، من خلال التأثيرات التوسعية المباشرة وغير المباشرة على الطلب والعرض ، فزيادة الإنفاق الحكومي العام وتخفيض الضرائب أثناء فترة الركود تفعيل الدخل وتحفيز الطلب ، لا سيما إذا كانت هذه الزيادة موجهة نحو الشريحة التي تتميز بارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك ، كما أن تخفيض معدلات الضرائب تحفز العرض الكلي ما دام هذا التخفيض يدعم، ويحفز الاستعمال الأمثل من حيث الإنتاجية و الكفاءة للموارد ، أما تخفيض الإنفاق الحكومي العام وزيادة الضرائب خلال فترة الازدهار فسيعمل على الحد من الضغوط التضخمية ، التي سوف تقود بالمحصلة إلى تلبية متطلبات هدف السياسة المالية، وهو الاستقرار الاقتصادي(Siddik, 2020).

ثالثاً: فاعلية إجراءات السياسة المالية

تحكم فاعلية السياسة المالية البيئة الاقتصادية وما الحالة الراهنة التي تحكم تلك البيئة ، لأن الاقتصاد في حالة انتعاش أو انكماش ، فمن خلال استخدام السياسة الضريبية بالارتفاع أو الانخفاض والانفاقية يمكن أن تؤثر في الطلب الكلي ، من أجل التحفيز والعمل على استقراره عند مستوى تشغيل معين وبما يساعد على تقليص الفجوة بين الناتج الحقيقي والمتوقع . ففي حالة الركود يجب استخدام سياسة مالية توسعية ، وسياسة مالية انكماشية لمواجهة حالة التضخم(Liu & Tian, 2016).

فالسياسة المالية التوسعية تتحقق من خلال تخفيض الضرائب عن طريق معدل الفائدة أو المجالات التي تفرض عليها الضريبة ، وهذا يعمل على زيادة متوسط دخل الفرد القابل للتصرف ، مما يشجع على زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص ومن ثم يحفز الاقتصاد بشكل عام .

أو عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي ، وهو ما يسهم مباشرة في رفع الطلب الكلي، ويضمن مستويات دخل معينة للعاطلين عن العمل وأصحاب الدخول المنخفضة . أما السياسة المالية الانكماشية فتتحقق من خلال زيادة الضرائب لتقليل متوسط مستويات الدخل القابل للاستهلاك بشقيه الاستهلاكي والاستثماري الخاص لتحقيق مستويات الأسعار المنخفضة . وكذلك من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي ، وذلك لتقليل الطلب الكلي المباشر، الذي يعد الإنفاق الحكومي جزءاً مهماً من هذا الطلب في أسواق السلع(GENEVA, 2009).

رابعاً: محددات جدوى السياسة المالية

تنتاب النشاط الاقتصادي ، سواء حالات ركود أو تضخم ، وهذا يتطلب اختيار السياسة المالية المناسبة لمواجهة تلك المشاكل ، وهذا يرتبط إلى حد كبير بمدى قدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة ، وعلى مدى فاعلية الأداة المستعملة ، فضلا عن وضع البيئة السائدة آنذاك بكل ما تحمله من عوامل اقتصادية ، اجتماعية وسياسية(Shah et al., 2020).

وعلى الرغم من أنه حتى لو تم اختيار السياسة المالية بطريقة علمية ناجحة إلا أنه قد لا تتحقق الأهداف المرجوة منها باتجاه تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وذلك بسب الفجوات الزمنية بها والتي تمثل بطول المدة الزمنية الواقعة بين الأزمة والاستجابة الفعالة لسياسة الاستقرار إزاء تلك الأزمة ، وهناك ثلاث فجوات زمنية ، الأولى: هي فجوة ادراك حالة الاقتصاد من ركود أو انتعاش ، أي الوقت اللازم لتشخيص حالة الاقتصاد . الثانية: هي فجوة الإنجاز، وهو الوقت الفعلي بين إدراك الحالة وردة الفعل باتخاذ السياسة المالية المناسبة لمعالجة تلك الحالة. الثالثة: وهي المدة بين التغير الفعلي في السياسة و سريان تأثير التغير في الاقتصاد تأثيراً فعلياً (أوزكان ، ٢٠٢١).

خامساً: التعريف بظاهرة COVID-19

يجب أن نصدق أن COVID-19 هو ليس تجربة شخصية أو فردية لأبعد الحدود ، فهو ظاهرة غير مسبوقة يشترك فيه العالم في ظل تداعياته الواسعة النطاق . لقد عطل الوباء الحياة في جميع الدول والمجتمعات،

وأثر سلباً على النمو الاقتصادي العالمي خصوصاً، وهذه الظاهرة لم يشهد لها مثيل منذ ما يقارب القرن . ولقد أصبحت هذه الظاهرة جائحة رسمياً عندما أعلنت عنها منظمة الصحة العالمية في ١١ مارس ٢٠٢٠ . وهو من أعلى مستويات حالات الطوارئ الصحية ، ومنذ ذلك الحين تطورت حالة الطوارئ إلى أزمة صحية عامة عالمية وأزمة اقتصادية أثرت على الاقتصاد العالمي البالغ ٩٠ تريليون دولار . انتشرت العدوى الفيروسية بين الدول وعبرها ، وأثرت على كل مجتمع تقريباً ، مما يدل على طبيعة ترابط الاقتصاد العالمي . لقد تم اكتشاف الفيروس في أكثر من ٢٠٠ دولة ، وبحلول أوائل مارس عام ٢٠٢٠ تحولت النقطة المحورية للعدوى من الصين إلى أوربا ، وخاصة ايطاليا ، ولكن بحلول أبريل من العام نفسه تحولت العدوى إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان عدد الإصابات يتسارع . بحلول أبريل عام ٢٠٢١ برزت الهند والبرازيل كبؤر ساخنة للفيروس مع وصول عدد الإصابات والوفيات إلى مستويات قياسية يومية في تلك الدول . أعلنت منظمة الصحة العالمية (WHO) لأول مرة أن COVID-19 حالة طوارئ صحية عالمية في يناير ٢٠٢٠ ؛ في ١١ مارس ، أعلنت أن التفشي الفيروسي كان جائحة رسميًا ، وهو أعلى مستوى من حالات الطوارئ الصحية(آسيا ، ٢٠٢٠).

وخلال مراحل الأزمة الصحية المختلفة ، تبنت الحكومات في الدول سياسات لإغلاق الأنشطة الاجتماعية لاحتواء انتشار الوباء ، مما أدى إلى حدوث ركود اقتصادي عالمي غير مقصود ، استجابة للانخفاض غير المسبوق في النشاط الاقتصادي (Association of Southeast Asian Nations (ASEAN), 2020).

سادساً: تأثيرات أزمة COVID-19 على سوق العمل

أشار تقرير منظمة العمل الدولية إلى أن ٩٣% من عمال العالم كانوا يعيشون تحت قيود في مكان العمل نتيجة للوباء العالمي ، وأن ٨,٨% من ساعات العمل العالمية ضاعت هدراً في عام ٢٠٢٠ إذا ما قورنت بالربع الرابع من عام ٢٠١٩ ، وهو ما يعادل ٢٢٥ مليون وظيفة بدوام كامل على مستوى العالم . وكانت ساعات العمل المفقودة بحسب تقديرات منظمة العمل الدولية ناجمة من خلال العمال الذين كانوا عاطلين عن العمل ولكنهم ما زالوا يبحثون عن العمل بنشاط ، وكذلك العمال الذين تم توظيفهم ولكن تم تخفيض ساعات عملهم بسبب الجائحة ، وبناءً على ما تقدم قدرت منظمة العمل الدولية أن معدل البطالة على مستوى العالم ٠,٩% من إجمالي ساعات العمل الضائعة في عام ٢٠٢٠، في حين إن قلة النشاط وانخفاضه يمثل ٧,٩% من إجمالي ساعات العمل الضائعة(Jackson et al., 2020).

أما على مستوى أوربا فكان إجمالي ساعات العمل المفقودة في عام ٢٠٢٠ قد بلغ ١٤,٦% وهو الأعلى في أوربا إذا ما قورن بالعام ٢٠١٩ ، أما في الأمريكيتين فبلغ إجمالي الساعات المفقودة ١٣,٧% ، وذلك بسبب عمليات الحجر الصحي والإغلاق كانت بشكل واسعة النطاق ، تليها في ذلك الاقتصاديات ذات الدخل المتوسط ثم المنخفض(Huang & Saxena, 2020).

كما قدرت منظمة العمل الدولية أن إجمالي خسائر الوظائف العالمية بلغ ١١٤ مليون وظيفة في عام ٢٠٢٠مقارنة بعام ٢٠١٩ . بسبب ارتفاع معدلات البطالة ، حيث كانت الأعلى في أوربا بنسبة بلغت ٦,٠% وفي الأمريكيتين بلغت النسبة ٢,٧% ، بما في ذلك الولايات المتحدة ، والدول العربية بلغت مجتمعة نسبتها

١,٧% . وفي يوليو من عام ٢٠٢١ ، قدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الركود المرتبط بالوباء كلف دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقدان ٢٢ مليون وظيفة وفي عام ٢٠٢٠ وعلى مستوى العالم ١١٤ مليون وظيفة مقارنة بعام ٢٠١٩ . إن سياسات الدعم الحكومية غير المسبوقة دعمت دخول العمال وبالتالي من المحتمل أن يحد من تأثيرات عمليات الإغلاق والقيود الاجتماعية على أسواق العمل . ولقد خلصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن الطبيعة الفريدة للازمة قد تفاقمت وعمقت التحديات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المهارات في التعليم والدخل مما يؤدي إلى زيادة التفاوت الاقتصادي بين العديد من الدول ، وكذلك خلال الفئات والطبقات المجتمعية داخل الدولة(Baker et al., 2020).

سابعاً: تأثيرات أزمة COVID-19 على الاقتصاد

وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي فمن المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي انتعاشاً أقوى في عام ٢٠٢٠ و عام ٢٠٢١ أكثر مما هو متوقع بحسب التقديرات السابقة ، مع توقع زيادة في معدل النمو العالمي بمعدل ٦% في عام ٢٠٢١ و٤,٤% في عام ٢٠٢٢ ، ولكن هذا الانتعاش في الاقتصادي العالمي سيحدث في سرعات مختلفة عبر وداخل الدولة الفردية ، مما يعكس الاختلافات في وتيرة التطعيم ، ومدى دعم السياسات والظروف الاقتصادية والهيكلية المختلفة ، مثل اقتصاديات معتمدة على السياحة ، فهذه الدول تتأثر أكثر من غيرها من الدول.

كما قد يصاحب الدعم المقدم للأسواق المالية زيادة في المخاطر في حال بدأت أسعار الفائدة بالارتفاع ، وهذا بدوره يمكن أن يزيد من المخاطر للشركات غير المالية ، وكذلك الأسر التي لديها مستويا عالية من الديون بالنسبة للدخل قبل الأزمة الوبائية في حالة ارتفاع أسعار الفائدة(ECB, 2009).

كما قد تكون السياسات النقدية والمالية التيسيرية التي تهدف إلى الحد من التأثيرات الاقتصادية للازمة على الشركات والأسر غير المالية ، فقد يأتي هذا الدعم على حساب مستويات الدين العام والمرتفع في بعض الأحيان لمعظم الدول واحتمال انخفاض معدل النمو الاقتصادي في المستقبل . من المتوقع أن يؤدي الانتعاش الاقتصادي المتقطع إلى اتساع الفجوات في مستويات المعيشة بين الاقتصاديات المتقدمة وغيرها . وتشير التقديرات إلى أن هذه الاختلافات في مستويات المعيشة تعكس الاختلاف في الدخل التراكمي لكل من رأس المال مع خسائر الفترة ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢، حيث يتوقع أن تعادل ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٩ أو حوالي ١٨ تريليون دولار . ومن المقدر أن تقع الخسائر الأكبر بشكل غير متناسب على الاقتصاديات ذات الدخل المنخفض ، واقتصاديات الأسواق الناشئة(L. L. Lim, 2020).

كما تشير التقديرات إلى أن ٩٥ مليون شخص دخلوا في مستوى الفقر المدقع في عام ٢٠٢٠ مع ٨٠ مليون شخص يعانون أصلاً من نقص التغذية قبل الجائحة ، وهذا يعني أن دخل الفرد ستظل لفترة معينة دون مستويات ما قبل جائحة كورونا لعدة سنوات ، مما يؤثر سلباً على الإنتاجية ، وهذا بدوره إلى إفلاس الشركات ورفع مستويات الديون يؤدي إلى مزاحمة الاقتراض والاستثمار المحتملين .

كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن خسارة الناتج الاقتصادي العالمي بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥ نتيجة الوباء ، ستصل في مجموعها إلى ٢٨ تريليون دولار ، وهناك مخاوف من آثار الركود الاقتصادي المرتبط بشأن مشاكل الديون المتزايدة في الدول ذات الاقتصاديات النامية ، والتي أثرت سلباً على اقتصاديات الدول النامية المقيدة بموارد مالية محدودة ، كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن ٤٠% من أصول البنوك معرضة لخطر الانهيار. فمنذ مطلع أوائل عام ٢٠٢١ ، أثر الوباء العالمي على مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية والتجارية الدولية بما فيها الأسواق المالية للطاقة ، والنقل ، الغذاء وكذلك مجموعة من الأنشطة الاجتماعية والإمدادات الطبية وغيرها . ومما يزيد من تأثير الأزمة على الاقتصاد العالمي هو تعقيد التوقعات الاقتصادية ، خاصةً فيما يتعلق بالتقديرات المتعلقة بالوقت الذي يبدأ فيه الانتعاش المستدام وسرعة الانتعاش تبقى تخمينية (Zhang et al., 2010).

ثامناً: تأثيرات أزمة COVID-19 على الأسواق المالية العالمية

تأثرت الأسواق المالية العالمية والسلع الأساسية عموماً بالجائحة ، في بداية الربع الثاني من عام ٢٠٢٠. وخصوصاً مع تزايد حالات الإصابة في الدول المتقدمة والنامية في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠. في ظل هذه الأزمة أصبح من الصعب التنبوء بمدى وقوة و وقت حدوث انتعاش اقتصادي ، توقف الانتعاش الاقتصادي في أوربا والولايات المتحدة خاصةً بعد ظهور عدوى سلالات فيروس COVID-19قامت الحكومات إلى فرض الإغلاق وتقليص النشاط الاجتماعي والاقتصادي الربع الثاني والثالث من عام ٢٠٢٠، مما دفع معظم مؤشرات الأسواق المالية العالمية نحو التأثر، إذ تأثر مؤشر داو جونز إلى جانب مؤشرات الأسواق المالية الأخرى بنحو ثلاث نقاط مئوية ، ولكن في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ ومع ظهور بوادر اكتشاف لقاحCOVID-19ارتفع مؤشر داو جونز إلى جانب أسوق الأسهم العالمية ٣ نقاط مئوية ، إلا أن مع ورود خبر تطوير اللقاح ومع تنبوءات موعد إنتاج اللقاح وتسويقه مع بداية عام ٢٠٢١ ارتفع مؤشر داو جونز بأكثر من ٩% ، بينما ارتفعت باقي الأسواق المالية الأخرى ما يقارب ١,٥% ، وهذا الارتفاع تجاوز نسبة الارتفاع إذا ما قورن بنهاية عام ٢٠٢٠ ، عكس هذا الارتفاع في مؤشرات السوق الإعلان عن لقاح فعال ضد COVID-19 والتطورات السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية ، فضلاً عن التدابير المالية الإضافية والمتوقع اتخاذها في المستقبل من قبل الحكومات لتحفيز النشاط الاقتصادي(Steel & Harris, 2020). إلا أن هذا الارتفاع في مؤشر أداء الأسواق العالمية ظل رهينة آلية توزيع اللقاح ضمن الرقع الجغرافية العالمية ، فضلاً عن مدى فاعلية اللقاحات المتاحة حالياً على السلالات الجديدة من فيروس COVID-19 (Cassim et al., 2020).

تاسعاً: سياسات حزم التحفيز الاقتصادي لأزمة COVID-19

عندما يتعرض الاقتصاد إلى انحرافات يستوجب تدخل الحكومة من خلال سياسات حزم تحفيز اقتصادية حكومية ، والتي هي عبارة عن مزيج من القرارات التي تتخذها الحكومة لتصحيح مسار الاقتصاد المتعثر، كإجراء احترازي أو عكسي لوقف أو منع حالة الركود عن طريق خفض أسعار الفائدة ، زيادة الإنفاق الحكومي والتيسير الكمي ، خفض معدلات الضرائب ، بهدف خفض البطالة وزيادة معدل التوظيف ، وزيادة الإنفاق الاستهلاكي .

فعندما تتوقع الحكومة حدوث أزمات قد يتعرض لها الاقتصاد ، حيث تعمل من خلال مجموعة من الإجراءات المختلفة للتقليل من التأثيرات السلبية للازمة على الاقتصاد سواء في حالة ركود أو غيرها من الحالات وانعكاس ذلك التأثير على الحالة المعيشية للمجتمع من تلبية متطلبات الحياة اليومية . ففي ظل جائحة COVID-19 اتخذت الحكومات في مختلف دول العالم مجموعة من سياسات حزم التحفيز الاقتصادي ، إلا أن سياسات الحزم التحفيزية الاقتصادية تختلف من دولة إلى أخرى بحسب درجة تطور الاقتصاد في تلك الدولة وهي كالآتي: (Cassim et al., 2020)(Jackson et al., 2020)(L. L. Lim, 2020)(Steel & Harris, :2020)

١- سياسات حزم التحفيز الاقتصادية لمجوعة دول الاقتصاديات المقدمة وهي:

قامت الحكومات في ظل جائحة COVID-19 باتخاذ مجموعة من الإجراءات ضمن **السياسة المالية** حيث قامت بزيادة النفقات من خلال برامج مختلفة ، تقديم إعفاءات ضريبية إضافية لأصحاب الدخل المنخفض والمتوسط ، دعم الشركات من خلال تعويض الخسائر المتحققة في ظل الجائحة ، زيادة الإنفاق في الاستثمار في البنية التحتية ، ضخ مليارات الدولارات للاستثمار في الأوراق المالية المدعومة بالأصول للمساعدة في تمويل المؤسسات المالية الصغيرة والمؤسسات المالية غير المالية لضمان القروض بين الحكومة والبنوك المشاركة في تغطية التدفق النقدي الفوري . **أما السياسة النقدية** فقد تضمنت مجموعة من الإجراءات كتسهيلات التمويل الأجل ، وشراء السندات الحكومية ، تخفيض سعر الفائدة على أرصدة تسوية الصرف الخاصة بالبنوك التجارية، تحديد مستوى سعر الصرف النقدي المستهدف لضمان سوق السيولة ، توسيع نطاق الضمانات لعمليات السوق المفتوحة لتشمل الأوراق المالية ذات التصنيف الصادر عن الشركات غير المصرفية ، إعفاء البنوك من متطلبات رأس المال ، كما سمح للبنوك باستخدام بعض من احتياطياتها الكبيرة لتسهيل الإقراض المستمر للاقتصاد بشرط تلبية متطلبات الحد الأدنى من متطلبات رأس المال ، عرضت تسهيلات إعادة شراء مؤقتة للسلطات النقدية الأجنبية والدولية ،قدم الاحتياطي الفيدرالي أيضاً تسهيلات لدعم تدفق الائتمان ، تقديم ضمان مجموعة من الأوراق المالية ذات الدرجة الاستثمارية ، تقديم قروض لمؤسسات الإيداع لشراء الأصول من صناديق الأسواق المالية لتغطية الأوراق التجارية المدعومة بالأصول ذات التصنيف العالمي ، تسهيل ائتمان الشركات في السوق الأساسية لشراء سندات وقروض جديدة من الشركات ، وكذلك الحال بالنسبة للسوق الثانوية لتوفير السيولة ، تسهيل قروض الأوراق المالية المدعومة بالأصول لأجل لتمكين إصدار الأوراق المالية المدعومة بالأصول المدعومة بقروض الطلاب ، قروض السيارات وقروض بطاقات الائتمان والقروض المضمونة من قبل إدارة الإعمال الصغيرة ، توفير سيولة للمؤسسات المالية التي تقدم قروضاً في إطار برنامج حماية شيكات الرواتب التابع لإدارة الإعمال الصغيرة الذي يوفر حافزاً مباشراً للشركات الصغيرة للمحافظة على عمالها ضمن كشوفات المرتبات ،شجع المشرفون المصرفيون مؤسسات الإيداع على استخدام احتياطيات رأس المال والسيولة الخاصة بها للإقراض والعمل بشكل بناء مع المقترضين المتأثرين بجائحة COVID-19مع الأخذ بنظر الاعتبار أن القروض المتعلقة بجائحة COVID-19 لن يتم تصنيفها على أنها إعادة هيكلة للديون المتعثرة ، تحمل الرهن

العقاري عن أصحاب الدخل المحدود والمتوسط لمدة ١٢ شهر والتنازل عن الرسوم المتأخرة ذات الصلة بالقرض العقاري . أما سعر الصرف فلقد تم السماح بالتكيف بمرونة لامتصاص الصدمات الاقتصادية .

٢- سياسات حزم التحفيز الاقتصادية لمجموعة دول اقتصاديات الأسواق الناشئة

اتخذت الدول ذات الاقتصاديات الناشئة في ظل جائحة كورونا مجموعة من الإجراءات ضمن تدابير **السياسة المالية** زيادة الإنفاق الحكومي على كل من الصرف المعجل لتأمين البطالة وتوسيع النطاق ليشمل حتى العمال المهاجرين الأجانب ، الإعفاء الضريبي ومساهمات الضمان الاجتماعي ، زيادة الاستثمار العام ، زيادة دعم بنود الموازنة العامة للدولة من خلال بعض الضمانات الإضافية للشركات الصغيرة والمتوسطة ، وخفض الرسوم والتعريفات الكمركية . أما إجراءات **السياسة النقدية** فتمثلت بقيام البنك المركزي من خلال دعم الأسواق المالية، عن طريق ضخ السيولة في النظام المصرفي كعمليات السوق المفتوحة ، التوسع في تسهيلات إعادة الإقراض وإعادة الخصم ، تخفيض معدلات إعادة الشراء العكسي ، وكذلك تسهيل الإقراض متوسط الأجل ، كما قامت الحكومات باتخاذ خطوات متعددة للحد من تشديد الأوضاع المالية ، كتشجيع الإقراض للمؤسسات الصغيرة ، و تأجيل سداد مدفوعات القروض مع تمديد الموعد النهائي وتأخيره ، تخفيف قيود حجم القرض للقروض عبر الانترنت وتدابير دعم الائتمان الأخرى للشركات الصغيرة والمتوسطة ، التسامح في حالة ارتفاع نسب القروض المتعثرة وتقليل تغطية مخصصات القروض المتعثرة ، دعم إصدار السندات من قبل المؤسسات المالية لتمويل إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة . أما سعر الصرف وميزان المدفوعات ، لقد تم السماح بتعديل سعر الصرف من خلال نطاق التداول اليومي ، العمل على تخفيض متطلبات الاحتياطي من العملات الأجنبية الآجلة إلى الصفر ، تم رفع سقف التمويل عبر الحدود في إطار التقييم التحوطي الكلي للمؤسسات المالية والشركات ، تم إزالة القيود المفروضة على حصة الاستثمار للمستثمرين الأجانب ، تم منح حصة جديدة للمستثمرين المؤسسين المحليين ، كما تم زيادة معامل التعديل الاحترازي الكلي للإقراض الخارجي من قبل الشركات المحلية .

٣- سياسات حزم التحفيز الاقتصادية لمجموعة دول منخفضة الدخل

اتخذت مجموعة دول منخفضة الدخل مجموعة من الإجراءات التي تستطيع من خلالها الخروج من أزمة COVID-19 وبما يقع تحت إمكانياتها الاقتصادية ، فكانت إجراءاتها من خلال **سياستها المالية** تم زيادة التخصيص لبرنامج بيع السوق المفتوحة لتسهيل شراء كميات كبيرة من المواد الغذائية ، كما قدمت الحكومة حزمة تحفيز للصناعات المصدرة يتم توجيهها وتوزيعها من قبل البنوك التجارية ، تم تأسيس صندوق لدعم رواتب العمال من خلال الخدمات المالية المتنقلة والحسابات المصرفية ، كما قامت وزارة المالية بدعم مدفوعات الفوائد على قروض رأس المال العامل من خلال البنوك التي عملت على جدولتها ، دعم توفير السكن للموظفين الذين خسروا وظائفهم وأصبحوا غير قادرين على دفع تكاليف السكن ، إعفاء كافة الواردات الإمدادات الطبية من الرسوم والضرائب . أما **السياسة النقدية** فكانت خطواتها من خلال شراء سندات الخزينة والاذونات من البنوك ، كما تم تخفيض إعادة الشراء ، وتم تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي للبنوك ، تم رفع نسبة الودائع المقدمة ونسبة

الودائع الاستثمارية ٢% لتسهيل الائتمان للقطاع الخاص وتحسين السيولة ، العمل بنظام ضمان الائتمان للمصدرين والمزارعين والشركات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل تنفيذ حزم التحفيز الحكومية، تأخير تصنيف القروض المتعثرة وتخفيف سياسات إعادة جدولة القروض ، التنازل عن رسوم وفوائد بطاقات الائتمان، تعليق مدفوعات فوائد القروض ، تخفيف قواعد تصنيف مخاطر الائتمان للبنوك ، وتمديد فترة الأدوات التجارية، خفض الفائدة على القروض الزراعية والسماح بإعادة جدولة القروض الزراعية قصيرة الأجل.أما فيما يخص سعر الصرف وميزان المدفوعات والعمل على توفير العملة الأجنبية ، سمحت الدول للشركات الأجنبية المملوكة الخاضعة للرقابة بالحصول على قروض رأس المال العامل قصيرة الأجل من الشركات الأم أو المساهمين في الخارج لتلبية الاحتياجات الفعلية لدفع الأجور والرواتب ، تم إدخال التخصيم الدولي لتسريع الصادرات ، تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على استقرار سعر الصرف نسبياً بعد تفشي COVID-19 .

المحور الثالث:الجانب التطبيقي

أولاً: توصيف الأنموذج

سيتم اعتماد المتغيرات (معدل الفقر والبطالة) كمتغيرات معتمدة (Y1,Y2) على التوالي للتعبير عن الحالة الاقتصادية ، أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فسيتم اعتماد (المنح والإعانات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، حجم الإنفاق العام باستثناء القطاع الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، حجم الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، الإيرادات المفقودة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) كحزم تحفيز مالية ، فضلاً عن اعتماد التضخم بوصفه متغيراً ضابطاً مستقلاً ، كما سيتم اعتماد تصنيف صندوق النقد الدولي للدول عينة البحث من حيث درجة التقدم الاقتصادي وهي على النحو الآتي: (دول ذات الاقتصادات المتقدمة كمجموعة أولى ، دول ذات الاقتصادات الأسواق الناشئة كمجموعة ثانية ، دول ذات الاقتصادات المنخفضة الدخل كمجموعة ثالثة) .

تم توضيح هذا التوصيف من خلال مخطط البحث بين المتغيرات المعتمدة المعبرة عن الأوضاع الاقتصادية والمتغيرات المستقلة كمتغيرات مفسرة لحزم الحوافز المالية وعلى النحو الآتي:

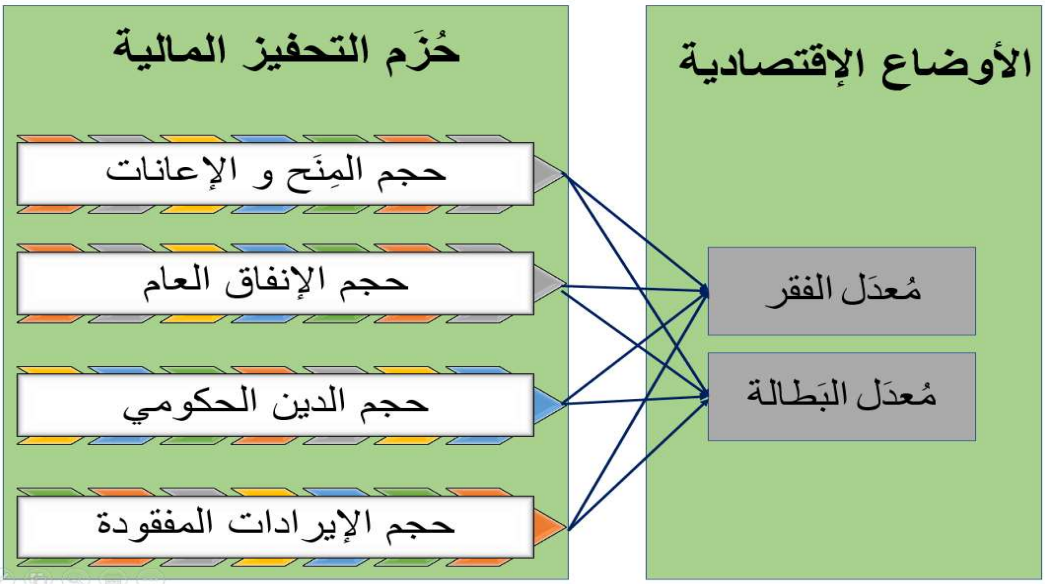

المخطط من إعداد الباحث

كما سيتم استخدام أنموذج الانحدار المتعدد المقطعي لقياس أثر المتغيرات المستقلة في تفسير المتغيرات التابعة وفق المعادلة الآتية :

$$Y_i=\beta_0+\beta_1X_1+\beta_2X_2+\beta_3X_3+\beta_4X_4+\beta_5X_5+U_i$$

كل على حدة ، وعلى النحو الاتي :

ثانياً: تحليل الانحدار المتعدد المقطعي للمجموعة الأولى في دول ذات الاقتصاديات المتقدمة

جدول (١): تأثير حزم التحفيز المالية في كل من معدل الفقر والبطالة لدول المجموعة الأولى للعام ٢٠٢٠

المتغيرات المفسرة / المتغيرات المعتمدة		ثابت معادلة الانحدار	المنح والإعانات X1	حجم الإنفاق العام باستثناء الصحي X2	حجم الدين الحكومي X3	الإيرادات المفقودة X4	معدل التضخم X5	معامل التحديد R2	قيمةF المحسوبة
معدل الفقر Y_1	β	32.6	-0.44	0.62	0.011	-2.09	0.53	%63.2	%3.44
	t	4.29	-1.16	3	0.42	-1.06	0.38		
معدل البطالة Y_2	β	10.9	-0.4	0.018	0.007	-0.618	0.96	%56.2	%2.57
	t	3.94	-2.88	0.24	0.75	-0.86	1.87		

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS $P\leq0.5$

تشير نتائج الأنموذج الموضحة في الجدول (١) للمجموعة الأولى الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة من خلال معامل التحديد R_2 أن ٦٣,٢% من التغيرات الحاصلة في معدل الفقر في ظل جائحة COVID-19 ،

تفسر بوساطة حزم التحفيز المالية المقدمة من قبل حكومات الدول المذكورة آنفاً ، وأظهرت نتائج التقدير أن قيمة F المحسوبة أكبر من نظيرتها الجدولية، مما يؤكد معنوية الأنموذج بصفة عامة من الناحية الإحصائية ، وعند اختبار مدى قابلية حزم التحفيز المالية في تفسير التغيرات الحاصلة في ظل جائحة COVID-19بمعدل الفقر تبين بأن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية ٠,٥% وهذا ما يثبت فرضية البحث ، باستثناء كل من حجم الدين الحكومي ومعدل التضخم ، اللذين لم يظهر لهما أثر في معدل الفقر، وهذا تفسير منطقي لكلا المتغيرين اللذين يفسران وفق النظرية الاقتصادية على أنهما يزيدان من حالة الفقر في الدول ، فضلاً عن الإمكانات المالية والاقتصادية التي تتمتع بها والتي تغنيها عن اللجوء للدين سواء أكان خارجياً أو داخلياً ، ناهيك عن هذا الإمكانات تمكن هذه الدول من المحافظة على مستويات تضخم محدودة.

أما فيما يتعلق بالأنموذج الثاني فأظهرت حزم التحفيز المالية ما نسبته ٥٦,٢% R_2 في تفسير التغير في معدل البطالة في ظل جائحة COVID-19 ، كما أظهرت نتائج التقدير أن قيمة Fالمحسوبة أكبر من نظيرتها الجدولية مما يؤكد معنوية الأنموذج بصورة عامة من الناحية الإحصائية .

وعند اختبار مدى قابلية حزم التحفيز المالية في تفسير التغيرات الحاصلة في معدل البطالة تبين أن قيمة t المحسوبة للمتغيرات المفسرة التي يتضمنها الأنموذج أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية ٠,٥% ، حيث ظهر أثر المنح والإعانات بصورة عكسية على معدل البطالة خلال جائحة COVID-19 .

وهذا يفسر سياسات حزم تحفيز المالية لهذه الدول الداعمة للشركات في مختلف القطاعات من خلال حث أصحاب الشركات على عدم تسريح أي شخص من العاملين في مختلف القطاعات بمقابل مساهمتها في تمويل رواتب وأجور العاملين لديهم . في حين لم يظهر أثر معنوي للمتغيرات الأخرى في معدل البطالة لدول المجموعة الأولى .

ثالثاً: تحليل الانحدار المتعدد المقطعي للمجموعة الثانية في دول ذات اقتصادات الأسواق الناشئة

جدول (٢): تأثير حزم التحفيز المالية في كل من معدل الفقر والبطالة لدول المجموعة الثانية للعام ٢٠٢٠

المتغيرات المفسرة / المتغيرات المعتمدة		ثابت معادلة الانحدار	المنح والإعانات X1	حجم الإنفاق العام باستثناء الصحي X2	حجم الدين الحكومي X3	الإيرادات المفقودة X4	معدل التضخم X5	معامل التحديد R2	قيمةF المحسوبة
معدل الفقر Y_1	β	١٣,٩	٠,١١٨	٣,٤٨١	٠,٠٨٢	٥,٨٢٨	٠,٠٦٤	%٥٣	٥,٨٦
	t	١,٧٣	٠,٠٤	٢,٨٦	٠,٤٥	٢,٧١	٠,٠٤		
معدل البطالة Y_2	β	٥,٢٤٣	٠,٩٧٣	٠,٥٦٣	٠,٠٢٦	٢,٣٤٥	-0.615	%٤٥	٤,٣٨
	t	١,٧٤	٠,٩٤	١,٢٤	٠,٣٧	٢,٩٢	-1.5		

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS $P\leq0.5$

أظهرت نتائج الأنموذج الموضحة في الجدول (٢) ومن خلال معامل التحديد R2 أن ٥٣% من التغيرات الحاصلة في معدل الفقر تفسر بوساطة حزم التحفيز المالية في ظل جائحة COCID-19 ، وكانت نتائج التقدير ل F المحسوبة أكبر من نظيرتها الجدولية ، بما يؤكد معنوية الأنموذج بصورة عامة من الناحية الإحصائية ، أما من حيث اختبار مدى قابلية حزم التحفيز المالية في تفسير التغير الحاصل في معدل الفقر فتبين أن قيمة t المحسوبة كانت أكبر من نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية ٥% لكل من حجم الإنفاق الحكومي باستثناء الصحيX_2 وحجم الإيرادات المفقودة X_4 ، وذلك يفسر من خلال قيام الدول ذات اقتصاديات الأسواق الناشئة بانتهاج سياسات حزم التحفيز المالية من خلال التوسع في حجم الإنفاق الحكومي باستثناء الصحي ، وكذلك إتباع سياسات ضريبية يتم من خلالها منح المكلفين بعض الإعفاءات والسماحات الضريبية ، فضلاً عن تأجيل بعض الاستحقاقات الضريبية إلى آجال مختلفة خلال جائحة COVID-19 .

في حين ظهر معامل التحديد R_2 للأنموذج الثاني لهذه المجموعة عند ٤٥,٧٢% ، وهو القوة التفسيرية لحزم التحفيز المالية كانت بنسبة أقل من ٥٠% ، هذا ويمكن تفسيره من السياسات المتبعة من قبل هذه المجموعة من الدول ذات اقتصاديات الأسواق الناشئة ، ولم تكن نسب التأثير نفسها التي ظهرت ضمن مجموعة الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة (المجموعة الأولى)، وذلك بسب الاختلاف في الإمكانيات المادية والاقتصادية ، مما يؤدي إلى اختلاف سياسات التحفيز المالية المتبعة في كل منهما ، إلا أن مدى قابلية كل من حجم الإنفاق العام باستثناء الصحي X_2 ، X_4حجم الإيرادات المفقودة تبين بأن قيمة t المحسوبة لهما أكبر من قيمة t الجدولية لكل منهما .

رابعاً: تحليل الانحدار المتعدد المقطعي للمجموعة الثالثة في دول ذات الاقتصادات المنخفضة الدخل

جدول (٣): تأثير حزم التحفيز المالية في كل من معدل الفقر والبطالة لدول المجموعة الثالثة للعام ٢٠٢٠

المتغيرات المفسرة / المتغيرات المعتمدة		ثابت معادلة الانحدار	المنح والإعانات X1	حجم الإنفاق العام باستثناء الصحي X2	حجم الدين الحكومي X3	الإيرادات المفقودة X4	معدل التضخم X5	معامل التحديد R2	قيمةF المحسوبة
معدل الفقرY_1	β	١٩,٢٥	٠,٦٥٨	١,٣٩٩	٠,٠٧٥	١,٣٦	-0.013	%٥٢,٦	٥,٥٤
	t	٤,٤١	٤,١٦	١,٩٤	١,٩١	١,٨٥	-1.17		
معدل البطالةY_2	β	٤,٣٠٦	٠,١٥٦	٠,٤٨٢	٠,٠١٥	٠,٤٢٩	-0.003	%٣٨,٤	٣,١٢
	t	٢,٧٥	٢,٧٦	١,٨٦	١,٠٩	١,٦٣	-0.73		

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS $P\leq0.5$

بينت نتائج الأنموذج الموضحة في الجدول (٣) من خلال معامل التحديد أن ٥٢,٦% من التغيرات الحاصلة في معدل الفقر تفسر بوساطة حزم التحفيز المالية التي تمثل المتغيرات المفسرة والمقدرة في الأنموذج

، أظهرت نتائج التقدير أن قيمة F المحسوبة أكبر من نظريتها الجدولية، مما يؤكد معنوية الأنموذج بصفة عامة من الناحية الإحصائية ، وعند اختبار مدى قابلية حزم التحفيز المالية في تفسير التغيرات الحاصلة في نسبة الفقر تبين بأن قيمة t المحسوبة لمتغيرات حزم التحفيز المالية ظهرت أكبر من قيمة نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية ٥%، إلا أن هذا التأثير ظهر بصورة متفاوتة لكل متغير من متغيرات حزم التحفيز المالية في ظل جائحة COVID-19.

أما فيما يخص أثر حزم التحفيز المالية في معدل البطالة فلم يظهر الأنموذج بنسبة تفسيرية كبيرة على الرغم من (٣٨,٤%) موأن قيمة tالمحسوبة لكل متغير من متغيرات حزم التحفيز المالية كانت أكبر من قيمتها الجدولية ، وهذا يمكن تفسيره بضعف الإمكانات المالية والاقتصادية لهذه الدول خلال جائحة COVID-19 العالمية جعلت هذه المتغيرات تؤثر بصورة محدودة على البطالة .

ومن خلال عرض نتائج تحليل الانحدار المتعدد المقطعي ومراجعة للمجموعات الدولية الثلاث الأولى ، الثانية ، الثالثة تبين أن هناك اختلافات كبيرة ضمن دول عينة البحث على التأثير في الأوضاع الاقتصادية ، وهذا جاء على وفق فرضية البحث المعتمدة على تباين الإمكانات المالية والاقتصادية بين دول عينة البحث له علاقة على التأثير في الأوضاع الاقتصادية .

المحور الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

١- كانت المنح والإعانات من خلال نتائج تحليل الانحدار المتعدد المقطعي ذات أثر سلبي في كل من معدل الفقر والبطالة ، أي إن زيادة المنح والإعانات من خلال سياسة حزم التحفيز المالية أسهمت بتخفيض معدل الفقر والبطالة وإن كان ذلك بشكل محدود .

أما في دول المجموعة الثانية ذات اقتصادات الأسواق الناشئة فلم يظهر لسياسة حزم التحفيز المالية المتمثلة بالمنح والإعانات أي تأثير ، وقد يعود السبب في ذلك إلى قيام الدول بتبني سياسات تحفيز مالية مختلفة تتناسب مع الإمكانات المالية والاقتصادية لتلك المجموعة في ظل جائحة COVID-19.

في حين كانت نتائج التحليل للمجوعة الثالثة دول ذات الاقتصادات المنخفضة الدخل بالنسبة لسياسة المنح والإعانات ذات أثر طردي على الرغم من محدودية التأثير ، وهذا يمكن تفسيره على أن الفساد المالي والإداري يؤدي دوراً كبيراً في هذه الدول في عدم نجاح سياسة حزم التحفيز المالية المتمثلة بالمنح والإعانات من تخفيض معدل الفقر والبطالة .

٢- أظهرت نتائج التحليل الخاصة بحجم الإنفاق الحكومي أنها ذات تأثير طردي في المجموعة الأولى دول ذات الاقتصادات المتقدمة على معدل الفقر والبطالة ، مما يتوجب على الدول ضمن تلك المجموعات التأكد من وصول حزم التحفيز المالية إلى مستحقيها والتأكد من عدم وجود حالات فساد أثناء توزيع تلك الحزم المالية المتمثلة بحجم الإنفاق الحكومي ، أو قد يكون الإنفاق باتجاه الطبقات الرأسمالية أصحاب المشروعات

كتعويض عن خسائر جائحة COVID-19 ، في حين إن هذه الحزمة كانت مؤثرة بصورة طردية في كل من معدل الفقر والبطالة في المجموعتين الثانية والثالثة .

٣- أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد المقطعي فيما يتعلق بحجم الدين الحكومي كان غير مؤثر في كل من معدل الفقر والبطالة في كل من مجموعة الدول الأولى ذات الاقتصادات المتقدمة والمجموعة الثانية اقتصادات الأسواق الناشئة ، وذلك بسبب حجم الإيرادات المالية ، فضلاً عن إمكاناتها الاقتصادية كانت دافع وراء عدم الاعتماد على سياسة التحفيز المالية المتمثلة بزيادة حجم الدين في معالجة أوضاع الفقر والبطالة في ظل جائحة COVID-19، في حين كان له أثر في معدل الفقر والبطالة لدول المجموعة الثالثة اقتصادات الدخل المنخفض بشكل طردي فإن الجائحة كشفت عن فروق كبيرة في قدرة الدول على تمويل الإنفاق الخاص بها .

٤- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للأنموذج أن حجم الإيرادات المفقودة جاء تأثيرها بشكل عكسي على معدل الفقر والبطالة لدول المجموعة الأولى ذات الاقتصادات المتقدمة ، وهذا يدل على نجاح سياسة حزم التحفيز المالية المتمثلة بالإعفاءات الضريبية ، السماحات الضريبية وتأجيل الاستحقاقات الضريبية لبعض المكلفين إلى ما بعد جائحة COVID-19 ، في حين إن هذه الحزمة من حزم التحفيز المالية لم تكن ذات تأثير ايجابي في كل من دول المجموعة الثانية والثالثة .

ثانياً: المقترحات

١- تسعى الدول مجتمعةً إلى التنسيق بشأن وضع دراسة بحزم التحفيز المالية الممنوحة لفئات المجتمع المختلفة والمتأثرة بجائحة COVID-19 بحيث تأخذ المصلحة المشتركة لكل منهم سواء فئات العمالة أو أصحاب المشاريع أو أرباب العمل وخصوصاً الصناعات التي تأثرت بسبب الجائحة على اعتبار أن المصلحة مشتركة.

٢- على الدول أن تعمل على تقييم كلف ومنافع ومخاطر حزم التحفيز المالية المصاحبة لها وما ردود الفعل الايجابية والسلبية على الاقتصاد في ظل جائحة COVID-19، خصوصاً بشأن التحويلات النقدية الموجهة للطبقات الفقيرة ، وماهي مجالات إنفاقهم الضرورية والحيوية في ظل الجائحة ، فضلاً عن إعانات البطالة الموجهة لمن فقدوا وظائهم.

٣- العمل على تضمين توثيق حساب تكلفة إجراءات المالية العامة من خلال حزم التحفيز المالية الشفافية الرصينة الكاملة و الحوكمة الرشيدة ، وخاصةً فيما يتعلق في حجم الإنفاق المطلوب ،من أجل الاستفادة منها في حال تكرار الأزمات .

٤- لكي يتم احتواء التكاليف البشرية والاقتصادية جراء الجائحة ، ينبغي على حكومات دول عينة البحث تبني سياسات الاحتواء الذكية القائمة على معلومات كافية وملائمة للتطبيق المحلي بخصوص الإجراءات الوطنية في معالجة الأزمة الصحية ، وكذلك توعية فئات المجتمع على رفع معدلات مستويات المدخرات الوقائية لدى الأسر المحدودة الدخل ، والحد من الاستثمار الخاص في ظل بيئة متذبذبة من عدم اليقين .

٥- ضرورة قيام جميع الدول وخصوصاً الدول التي تواجه قيوداً تمويلية شديدة بإعادة ترتيب أولويات الإنفاق والبحث عن مزيد من مصادر توليد الإيرادات العامة للدولة من خلال إنتاج المزيد من تلك الإيرادات عن طريق رفع كفاءتها .

Reference

Association of Southeast Asian Nations (ASEAN). (2020). Economic Impact of Covid-19 Outbreak on ASEAN. *Association of Southeast Asian Nations (ASEAN)*, *1*(April), 1–17. https://asean.org/storage/2020/04/ASEAN-Policy-Brief-April-2020_FINAL.pdf

Atkinson, B. Y. R. D. (2008). Timely, Targeted, Temporary and Transformative: Crafting an Innovation- Based Economic Stimulus Package. *THE INFORMATION TECHNOLOGY & INNOVATION FOUNDATION*.

Baker, S. R., Farrokhnia, R., Meyer, S., Pagel, M., & Yannelis, C. (2020). Income, Liquidity, and the Consumption Response to the 2020 Economic Stimulus Payments. *SSRN Electronic Journal*, *27097*. https://doi.org/10.2139/ssrn.3587894

Bruegel. (2020). *the discal response to the economic fallout from the coronavirus*. Bruegel.

Cassim, Z., Handjiski, B., Schubert, J., & Zouaoui, Y. (2020). The $10 Trillion Rescue: How Governments can Deliver Impact. *McKinsey & Company*, *June*, 13.

ECB. (2009). THE EFFECTIVENESS OF VARIOUS FISCAL MEASURES TO STIMULATE THE ECONOMY. *ECB Monthly Bulletin*, *July 2008*, 10–13.

Ferreira, F. H. G. (2021). INEQUALITY in the time of COVID-19. *Finance and Development*, *June*, 20–23.

GENEVA, I. L. O. (2009). *Review of sector-specific stimulus packages and policy responses to the global economic crisis*. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_dialogue/---sector/documents/publication/wcms_161989.pdf [accessed on 22 April 2020]

Huang, Z., & Saxena, S. C. (2020). Combating COVID-19 in Asia and the Pacific: Measures, Lessons and the Way Forward. *Economic and Social Commission for Asia and Pacific*, *May*. www.worldometers.info/coronavirus/.

Jackson, J., Weiss, M., Schwarzenberg, A., & Nelson, R. (2020). Global Economic Effects of COVID-19. *Congressional Research Service*, *20*, 78. https://crsreports.congress.gov

Lim, L. L. (2020). The socioeconomic impacts of COVID-19 in Malaysia : Policy review and guidance for protecting the most vulnerable and supporting enterprises. *International Labour Organization*, 1–99.

Lim, T. C., Phua, L. K., Teh, S. Y., & Lok, C. L. (2021). Effectiveness of the Covid-19 Economic Stimulus Packages: Viewpoints from Malaysian Young Entrepreneurs. *Estudios de Economia Aplicada*, *39*(4). https://doi.org/10.25115/eea.v39i4.4569

Liu, Q., & Tian, G. G. (2016). To what extent did the economic stimulus package influence bank l.pdf. *Journal of Banking and Finance*.

Shah, A. U. M., Safri, S. N. A., Thevadas, R., Noordin, N. K., Rahman, A. A., Sekawi, Z., Ideris, A., & Sultan, M. T. H. (2020). COVID-19 outbreak in Malaysia: Actions taken by the Malaysian government. *International Journal of Infectious Diseases*, *97*, 108–116. https://doi.org/10.1016/j.ijid.2020.05.093

Siddik, M. N. A. (2020). Economic stimulus for COVID-19 pandemic and its determinants: evidence from cross-country analysis. *Heliyon*, *6*(12), e05634. https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2020.e05634

Steel, I., & Harris, T. (2020). Covid-19 economic recovery: fiscal stimulus choices for lower-income countries Emerging analysis and ideas. *Institute for Fiscal Studies*, *October*.

Wong, C. (2011). The Fiscal Stimulus Programme and Public Governance Issues in China. *OECD Journal on Budgeting*, *11*(3), 1–22. https://doi.org/10.1787/budget-11-5kg3nhljqrjl

Zhang, B. Y., Thelen, N., & Rao, A. (2010). Social protection in fiscal stimulus packages: some evidence. *United Nations Development Programme*, 1–26.